الجنة غير الكذب لانه قسيمه اى لان الثانى قسيم الكذب اذا المعنى الكذب اما غير
حال المخبر وقسيم الثانى يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم يعتقدونه اى الصدق
فعندهم اخبار بالكذب لا يريدون بكلامه الصدق الذى يكون هو غير حال عن اعتقاد
ولو قال الامم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به سنة على ذلك
ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنهم فمرادهم بكون كلامه خبرا حال
الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة
فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه ترجمة وان كان
صادقا فى نفس الامر فقولهم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد القصد وجود
الصدق ليس شئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا
بل على عدم كونه صادقا اراد انهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر وقد هذا
الدليل ان المعنى الذى نحن فى صدده اعم جنسا فيعبر عنه اى عن عدم الاقتراء
بالجنة لان الجنون يلزمه ان لا اقتراء لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثانى
ليس قسيما للكاذب بل الما هو اخص شئ عن الاعم فيكون هذا حصر الخبر الكاذب
فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الاقتراء بمعنى الكذب
فالمعنى اقصد الاقتراء اى الكذب بالم يقصد بالكذب بلا قصد لما به من الجنة
فان قلت الاقتراء هو الكذب مطلقا والتقييد بخلاف قلت فلا نصار انه بلا دليل
قال او ولان المعنى اقترى عامدا لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بعمد لانه لا قصد
له يعتد به ولا غرو ان يكون مرادهم حصر فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يتجه خبولا
يكون صادقا ولا كاذبا فات كفى دليلا فى التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا يتم
ان للقصد والتعمد مدخلا فى خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم والناهى زيد
قائم كلام ليس بخبر فيكون خبرا مع زوال الله لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث و
اعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يخرج
عنه من المركبات مثل الاعلام التى لزيد ويازيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على

نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة فى المركب الاخبارى وغيره الا بانه ان
عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى تركيبا
وتصورا كما فى قولنا يا زيد الانسان او الفرس راكبا ساكنا فا ركب انما مطابق فيكون
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فاخبار بالانسان صادق ويازيد الفاضل
محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة فى المركب التقييدى دون الاخبارى
حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم
اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق و
الكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعروف فى تفسير الالفاظ اعنى اللغة و
العرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الا ولا حوال الاسناد الخبرى
وهو ضم كلمة او ما يجرى مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما
ثابت لمفهوم الاخرى او منفى عنه وهذا اولى من تعريفه بانه حكم بمفهوم على
ثابت له او منفى عنه كما فى المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند اوصاف
الالفاظ فى عرفهم وانما ابتداء بايجاب الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة
هو الذى يقصد بالصدور الكذب وفيه يقع الصياغات النحيسة وهو غالبا
المزايا التى بها تتفاضل الكلام لان الانشاء انما يحسن بدا شتماله
كالامر والنهى او يقل كعسى ونعم وبئس واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والنفى
وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال المسند اليه والمسند مع ان
النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعانى انما يبحث عن احوال اللفظ المؤدى
بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما
لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والنظر
على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا يبحث لنا عنها الا لتلك ان قصد المخبر اى ان
يكون بعد الاخبار والاعلام لا من تلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يريد

Copyright Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University